

الأحكام التي يشترك فيها التكسير والتصغير

الدكتور : رفيع بن فازي السلمي

قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز - (السعودية)

ملخص:

مما يلفت النظر في مجال جهود علماء النحو في استظهار صلات الرحم بين الأبواب بغية الإحاطة بالأصول العامة أنهم ينصون على أحكام مشتركة بين بابي التكسير والتصغير ، ويصرحون تارة بحمل التكسير على التصغير ، وتارة أخرى بحمل التصغير على التكسير، ويكررون مقولة " التصغير والتكسير من وادٍ واحد " ، فأخذت أتتبع وأتأمل فعلهم هذا إلى أن تحصلت على مادة صالحة للبحث لم يقف عليها أحد من الباحثين حسب اطلاعي. بعد ذلك عكفت على تحديد المراد من مقولتهم السابقة، وجمع الأحكام المشتركة بين البابين، ومعرفة أقوال النحويين في حمل التصغير على التكسير أو العكس ، ودراسة تلك الأحكام دراسة تامة تكشف : ما أتفق عليه منها، وما لم يتفق ، وما أطراد منها أو فُتيد في البابين أو في أحدها وما لم يطرُد أو يُقَيَّد، وأيُّ البابين أولى بالحمل على الآخر، وأدقُّ عبارات النحويين في توصيف الحكم .

Abstract:

It is worth mentioning that grammarians have attempted to show the close relationship between the related chapters for the purpose of learning about the general principles. In fact they have set common rules with respect to the broken plural and the diminutive pattern. They sometimes set the broken plural before the diminutive pattern and vice versa though they insist that both patterns are of the same category. I have traced and meditated this category until I have found a research appropriate material that , to the best of my knowledge , has not been addressed by researchers yet. Afterwards ,I have applied myself to determine the purpose of those researchers beyond their above category , and the common rules between both patterns attempting to identify the statements of grammarians whether they have set the broken plural before the diminutive pattern or the opposite, as well as careful study of such rules that exhibit the agreed and disagreed aspects , and what excluded or not ,recorded or not in both patterns or either of them , and to see which pattern is set before the other along with the most accurate statements of the grammarians as to the description of the rules.

التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ

لا يكاد يخلو كتاب نحوي أو تصريفي مشتمل على بابي التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ" (1) أو "التصغير والتكسير من مجرى واحدٍ" (2).

فقد نص عليها ابتداء سيويوه حيث قال عقب ذكره لتصغير الأسماء التي على خمسة أحرف ليس رابعها حرف مدٍّ: "فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أنّ أوّل التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من وادٍ واحدٍ" (3).

وكررها العلماء من بعده للسبب ذاته، كلُّ بحسب رؤيته الخاصة، فابن جنيّ لما بان له الاشتراك في تصغير الاسم الخماسي وتكسيه قال: "وذلك أنّ التحقير هنا والتكسير من وادٍ واحدٍ" (4). وفعل فعله الزمخشري (5) وابن مالك (6) وأبو حيان (7).

والجرجاني لما وجد أنّ التصغير والتكسير يتشاكلان في تغيير اللفظ والمعنى قال: "أعلم أنّ التصغير يغير اللفظ والمعنى، كما أنّ التكسير كذلك ... فلهذا التشاكل قال صاحب الكتاب: إن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ" (8). وتبعه في هذا أبو البركات بن الأتباري (9) والصبان (10).

وابن يعيش لما ظهر له تناسبا بين التصغير والتكسير في العمل قال: " وقوله [أي الزمخشري] والتصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، يريد أنّ العمل فيهما واحدٌ، وذلك أنّك تغير الأول منها ... وتزيد فيها حرف من حروف المدّ ثالثًا ... وتكسر ما بعد الياء في المصغر، كما تكسر ما بعد الألف في المكسر، فلما كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا، قيل: إنهما من وادٍ واحدٍ" (11).

وابن الخباز لما تبين له اشتراك البابين في أحكام كثيرة قال: " وإتّما فاسوا التصغير على التكسير؛ لأنّهما يشتركان في أحكام كثيرة، ولذلك قيل: إنهما من وادٍ واحدٍ" (12). والمتأمل في هذه المقولة، و السياق الذي وردت فيه يجد أنّها قاعدة مستنتجة من البابين؛ لما بينهما من اشتراك في الأحكام. وأن المراد عند سيويوه والنحويين عامة بالوادي الواحد أو المجري الواحد الأصل الواحد، أي أنّ التصغير والتكسير تفرعا من أصل

واحد. ويعضد هذا أنهم - على ما سيأتي - يحملون أحدهما على الآخر، والحمل إنما يكون لأصلٍ وفرع.

الأحكام المشتركة بين البابين

مما تيسر لي الوقوف عليه من كتب المتقدمين يبرز أن أكثرهم ينثر الأحكام المشتركة بين باب التصغير والتكسير في الباب المتأخر منها، كل على حسب ترتيبه لمواد كتابه، فالذين يقدمون باب التكسير على التصغير ينثرون الأحكام المشتركة بينها في باب التصغير، والذين يقدمون باب التصغير على التكسير ينثرون الأحكام المشتركة بينها في باب التكسير (13).

واجتهد بعضهم في استخلاص الأحكام المشتركة بين البابين، وجمعها في موضع واحد، ومن هؤلاء:

- ابن الحجاز، ونص على أنه جمع لأحد طلاب العلم عشرين حكماً، لكنه لم يعددها، يقول: "وسألني ذات مرة بعض المتأدبين عن اشتراك التكسير والتصغير، فجمعت بينهما من عشرين وجهاً، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر ذلك" (14).

- النيلي، وجمع منها سبعة أحكام في قوله: "ووجه شبه التصغير بالتكسير من وجوه: أحدها: أن صيغة المكبر تتغير فيه كما تتغير صيغة الواحد في التكسير. والثاني: أن الزيادة في التصغير ثالثة، كما أن علامة التكسير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك. الثالث: الرد في المحذوف اللام من الثلاثي. الرابع: إبقاء الرابع إذا كان مدّة، وحذف الزوائد التي يخلُ حذفها بمعنى فيه كالتكسير. الخامس: حذف الخامس من الخماسي الأصول فيها. السادس: أن ما قبل علامة التصغير مفتوح كفتح ما قبل ألف الجمع في التكسير. السابع: أن ما بعد ياء التصغير مكسور، إذا لم يكن حرف إعراب كما أن ما بعد ألف التكسير كذلك" (15).

- شارح ألفية ابن معط المجهول، وجمع منها عشرة أحكام، إذ أضاف للأحكام التي ذكرها النيلي ثلاثة أحكام هي: " أن لكل منها بناءً مخترعاً كبناء الآخر. حذف ألفات الوصل. أن المصغر فرع على المكبر، كما أن التكسير فرع على الواحد" (16).

- ابن جمعة الموصل، وجمع منها عشرة أحكام، مثله مثل شارح ألفية ابن معط

المجهول غير أنه أسقط منها حكم " كسر ما بعد ياء التصغير كما كسر ما بعد ألف الجمع في التكسير " وأقام بدلاً عنه "إعلال اللام بحرف اللين قبلها" (17).

- ابن العلي جمع منها على ما نقله عنه السيوطي خمسة أحكام، أربعة منها مما تقدم ذكرها، وهي: تغير بنية الكلمة فيها. أن لكل منها بناءً مختراعاً، وقد عبّر عنه بـ "لزوم كل واحد منها حركة معينة" (18).

زيادة حرف اللين فيها ثالثاً. كسر ما بعد ياء التصغير كما كسر ما بعد ألف الجمع في التكسير.

وأضاف " أن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبه حمل الشيء على تقيضه، كما يحمل على نظيره" (19). وهذا في الواقع ليس حكماً مشتركاً بين البابين، وإنما هو سبيل لمحل أحدهما على الآخر نتيجة للمشابهة أو الاشتراك في الأحكام المتقدمة.

وقد فات هؤلاء الجامعون للأحكام المشتركة بين التصغير والتكسير ذكر تسعة أحكام، هي: قلب الألف الثانية الزائدة فيها واوا- قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء فيها- تصحيح الواو الثالثة المتحركة وسطاً في كلمة رباعية فيها- التعويض عن المحذوف فيها- ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها- ردّ الشيء إلى أصله فيها - محيئ الشذوذ فيها - محيئ الترخيم فيها - محيئها على صورة المكبر والمفرد. وهذا يكون مجموع الأحكام المشتركة بينها عشرين، أي وفق العدد الذي ذكره ابن الخباز في نصه السابق.

حمل التصغير على التكسير أو العكس

قدم سيبويه في كتابه باب التكسير على باب التصغير؛ لأمر ارتضاه لم يفصح عنه، هل لأنه " أكثر وقوعاً من التصغير، فتقديمه أولى" (20)، أم لأنه هو الأصل والتصغير فرع عنه، وتقديم الأصل أولى، أم لشيء آخر؟ لكن قد يفهم من بعض نصوصه (21) أن التقديم إنما هو لاعتبار التكسير هو الأصل، والتصغير هو الفرع، بدليل أنه يحمل في هذه النصوص غير المسموع في التصغير على المسموع في التكسير، كقوله: "وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان، وآخرة كآخر سرحان، ولم تعلم العرب كسرتة للجمع، فتحقيقه كتحقيق فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم" (22).

ومن ثم رأى أكثر النحويين (23) أولوية حمل التصغير على التفسير ، معللين بثلاثة أمور: الأول: أن التفسير أقوى في المعنى والتغير من التصغير، والأضعف محمول على الأقوى. وهذا تعليل الفارسي نقله عنه تلميذه ابن جني في الخصائص حيث قال: "كل واحد من مثالي التحقير والتفسير عارضان للواحد، إلا أن أقوى التغيرين هو ما عرض لمثال التفسير. وذلك أنه أمرٌ عرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة، فكان أقوى من التحقير؛ لأنه مبقٍ للواحد على إفراده، ولذلك لم يعتد التحقير سببًا مانعًا من الصرف، كما اعتد التفسير مانعًا منه، ألا تراك تصرف درهماً ودينيرًا، ولا تصرف دراهم ولا دنانير لما ذكرنا ... وسألت أبا علي عن ردّ سيبويه مثال التحقير إلى مثال التفسير، فأجاب بما أثبتنا آنفًا " (24) .

وقد كان الجرجاني أكثر توضيحًا لهذه العلة، حيث قال: "وتغير المعنى في التفسير أقوى، ألا ترى أنك إذا قلت رجال كنت قد صيرت الواحد جمعًا، وإذا قلت رجيل كنت قد أحدثت في الشيء صفة، ولم تضم إليه غيره، ولم تُزل عنه الأفراد، فكما كان الفصل بين الواحد والجمع أقوى من الفصل بين الواحد المكبر والواحد المصغر، والتفاوت أكثر كذلك كان التفاوت بين لفظ الجمع والأفراد أكثر من التفاوت بين لفظ التكبير ولفظ التصغير، ألا ترى أنك تقول رجل ورجال وسبع وسباع ... فتتفاوت الأمثلة ولا تستمر على وجه واحد كما يكون في التصغير، وهو أنك تضم الصدر وتزيد ياءً ... ولا يجيء [التصغير] أمثلةً مختلفة كما كان في التفسير، ولا أكثر من حرف واحد كما يجيء الألف والنون في بطنان، ولا تختلف مواضع الحرف الزائد أيضًا ... وغير ذلك مما يطول ذكره، فقد بنوا في هذا تغيير للفظ على تغيير المعنى، فلما كان الجمع أذهب في تغيير المعنى من التصغير استؤنف له هذه الأمثلة الكثيرة، ولما كان التصغير صفة تحدث في المعنى اقتصر به على وجه واحد من التغيير... " (25)، وقال: " ... وحمل التصغير على التفسير في ذا حسن لما ذكرت من أن التفسير أقوى في المعنى، وأشدّ تغيرًا، والأقوى يكون متبوعًا أبداً" (26). وهو تعليل سائغ، لا اعتراض عليه .

الثاني: اشتراكهما في أحكام كثيرة، وهذه العلة ذكرها ابن الحباز حيث قال: " وإنما قاسوا التصغير على التفسير؛ لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة" (27). وهي علة ضعيفة؛

لأنّ الاشتراك الكثير في الأحكام هو الذي أوجب عند النحويين عامة القياس، لكن قياس بالتساوي، فكما يمكن القول بجمل التصغير على التفسير يمكن القول أيضا بجمل التفسير على التصغير.

الثالث: التفسير نقيض التصغير في المعنى، والعرب تحمل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره. وهذه العلة نقلها السيوطي عن صاحب البسيط حيث قال: "إن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبه حمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره" (28). وهي علة أضعف من سابقتها؛ لأن التصغير قد يدل على التحقير، أو التقريب، أو التعظيم (29)، والتفسير قد يدل على القلة، وبحصول هذه المعاني فيها لا يكون أحدهما نقيضاً للآخر.

وذهب ابن جني في سر الصناعة وابن يعيش في شرح التصريف الملوكي (30) إلى المزاوجة بين التفسير والتصغير، فكما قد يُحمل التصغير على التفسير يحمل التفسير على التصغير، يقول ابن جني: "وأما التفسير فهو محمول في ذلك على التحقير، وذلك أنك إذا قلت خواتم وضوارب فلا ضمة في أول الحرف، ولكنك لما كنت تقول في التحقير خويتم قلت في التفسير خواتم ... وإنما حمل التفسير في هذا على التحقير؛ لأنها من وادٍ واحدٍ، وذلك أن هذا التفسير جارٍ مجرى التحقير في كثير من أحكامه ... وكما حمل التفسير في هذا الموضع على التحقير كذلك أيضًا حمل التحقير في غير هذا الموضع على التفسير، وذلك في قول من قال في تحقير أسود وجدول أسود وجدول ... وذلك أنه لما كان يقال في التفسير أسود وجدول (31).

وما ذهبوا إليه مقبول أيضا لما تقدم من أن اشتراكهما في الأحكام يجعلهما متساويين في حمل أحدهما على الآخر.

وعليه فإننا بين رأيين مقبولين، ولا ترجيح - في اعتقادي - لأحدهما على الآخر ما لم تُدرس الأحكام التي يشترك فيهما التصغير والتفسير، إذ قد يدل إطراد الحكم في أحدهما دون الآخر على أصالة الأول وفرعية الثاني، وهو ما سنبينه إن شاء الله تعالى.

دراسة الأحكام المشتركة بين التصغير والتفسير

الحكم الأول : لها أبنية تدلّ عليها

يشترك التفسير والتصغير في أن لكل واحدٍ منها أبنية تدلّ عليه. فللتفسير أبنية تدلّ على قلته، وأبنية تدلّ على كثرته. فالأبنية الدالة على قلته أربعة ، هي: أفعلة كأسلحة جمع سيلاح، وأفعل كأفلس جمع فلس، وأفعال كأجمال جمع جملي، وفعلة كفتية جمع فتى. ومعنى القلة أن هذه الأبنية تدلّ على جمع ما بين الثلاثة إلى العشرة. والأبنية الدالة على كثرته كثيرة، منها: مفاعل كمنابر جمع منبر، ومفاعيل كمفاتيح جمع مفتاح. ومعنى الكثرة ما تجاوز العشرة (32).

وقد استعمل العرب بعض أبنية القلة للكثرة، وبعض أبنية الكثرة للقلة. فمثال الأول جمعهم رجل على أرجل وفؤاد على أفئدة، ومثال الثاني جمعهم قلب على قلوب (33).
أما التصغير فله ثلاثة أبنية لا تدلّ إلا عليه، وهي: فُعَيْل كجُبَيْل تصغير جَبَل، وفُعَيْعِل كدُرَيْمِهم تصغير دِرْهم، وفُعَيْعِل كُمَسِيْجِدِ تصغير مَسْجِد .

وقد جعل شارح ألفية ابن معطٍ المجهول هذا الاشتراك أول أوجه المشابهة بين التفسير والتصغير، يقول: "الأول: أن لكل منها بناءً مختراعاً كبناء الآخر" (34). ووافقته على هذا ابن جمعة الموصلية إلا إنه قد عدّ هذا الاشتراك الوجه الثالث لا الأول، فقال: "ثالثها: أن له بناءً مختراعاً كالتفسير" (35).

وفي وصفها لبناء التفسير بالاختراع مسامحة ، إذ ليس كل أبنيتها الدالة على الكثرة مخترعة؛ ألا ترى أن منها ما يدلّ على الأفراد كفُعَل، فقد تقول: بُرد، وهو الثوب الذي فيه خطوط ، وإذا أردت أن تجمعته تقول: أبراد أو برود (36). وفعل، فقد تقول: عنق ، وهو ما بين الرأس، وإذا أردت جمعه قلت: أعناق () .

الحكم الثاني : تغييرهما للبنية لفظاً ومعنى

تتغير بنية المفرد حال التفسير لفظاً ومعنى، كما تتغير بنية المكبر حال التصغير لفظاً ومعنى، فإذا قلت في (رَجُل): رجال فقد تغير لفظ المفرد بكسر أوله، وفتح ثانيه وزيادة ألف ثالثة، وتغير معناه ليكون دالاً على جمع الكثرة. وإذا قلت فيه: رُجَيْل فقد تغير لفظ المكبر (رَجُل) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ثالثة، وتغيّر معناه ليكون دالاً على

صفة التصغير (37) .

على أن التغير اللفظي في التكسير أكثر منه في التصغير؛ لأن أبنية التصغير قليلة وأبنية التكسير متعددة كما تقدم، والتغير فيها متفاوت، فقد يكون التغير بزيادة، نحو: صنو وصنوان، أو بنقص، نحو: ثُمة وثُم، أو بتبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل، نحو: رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل، نحو: رَسول ورُسُل، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل، نحو: غَلام وغِلَمان على اعتبار نقص الألف الواقعة قبل الميم وزيادة الألف والنون (38) .

أما التغير في المعنى فقد رأى الفارسي (39) وتبعه ابن جني (40) والجرجاني (41) وابن الأنباري (42) والشاطبي (43) أنه في التكسير أقوى؛ لأنّ التكسير يُغيّر لفظ المفرد مع إحداثه لمعنى جديد، والتصغير يحافظ على لفظ المكبّر مع إحداثه لمعنى جديد، وقد تقدّمت بعض نصوصهم على هذا، كما تقدم أنهم على هذه الرؤية يرجحون حمل التصغير على التكسير، ومن أقوالهم في هذا قول ابن الأنباري: "إنما حمل التصغير على التكسير؛ لأنّه يغيّر اللفظ والمعنى، كما أن التكسير يغيّر اللفظ والمعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت في تصغير رجل: رجيل أنّك قد غيرت لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيرت معناه؛ لأنك نقلته من الكبير إلى الصغر، كما أنّك إذا قلت في تكسيره: رجال غيرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها، وغيّرت معناه؛ لأنك نقلته من الإفراد إلى الجمع" (44) . وقد عبّر النيلي بما ظاهره الاعتداد بالتغير اللفظي دون المعنوي، يقول عن التصغير: "إن صيغة المكبّر تتغير فيه، كما تتغير صيغة الواحد في التكسير" (45)، و وافقه على ذلك ابن جمعة الموصلية (46). وقد عبّر صاحب البسيط عن هذا الاشتراك بقوله "تغيير بنية الكلمة" (47) .

الحكم الثالث: زيادة حرف العلة فيها ثالثاً

مما يشترك فيه التصغير والتكسير زيادة حرف العلة ثالثاً (ألف في الجمع، وياء في التصغير)، نقول في رجل إذا كسرتة: رجال، وإذا صغرتة: رجيل. وإنما زادوا حرفاً؛ ليدلوا به على معنى الكثرة أو القلة (في التكسير) و التقليل أو التحقير، أو التقريب (في التصغير)

(48). وتخصيص الزيادة بحرف من حروف العلة؛ لحقت حروف العلة، وكثرة زيادتها في الكلام (49)، واختاروا الألف والياء لقربهما من بعض (50).

وزيادة الياء في التصغير مُطردة في أبنيتها كلها: فَعِيل كرجيل، وفُعَيْل كجعيفر، وفُعَيْعيل كمصبيح، وما خرج عن هذه الأبنية الثلاثة في اللفظ: كفُعَيْلاء نحو حميراء، وأفُعَيْعال كأجبال وفُعَيْعيلات كزيبينات (51).

أما زيادة الألف في التكمير فليست مطردة في كل أبنيتها، فقد تأتي في أبنية جمع الثلاثي كأفعال نحو: أجال، وفعل نحو: صعب، وتأتي في أبنية جمع ما زادت أصوله على الثلاثة، أي في فعائل وما أشبهه، نحو: جعافر، وسفارج ومنابر وجواهر.

وعليه فإنَّ مَنْ عَبَّرَ من النحويين عن هذا الاشتراك بالتقييد - النيلي في قوله :

" إن الزيادة في التصغير ثلاثة، كما أنَّ علامة التكمير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك" (52) - أدقُّ من أطلق، كقول صاحب البسيط "اشتراكها في زيادة حرف العلة فيها ثالثاً" (53).

و عليه - أيضا - يمكن القول بأن : التكمير هو المشترك مع التصغير في زيادة

حرف العلة

ثالثاً ، ومن ثمَّ فإنَّ حمل التكمير -هنا- على التصغير أقيس من حمل التصغير

على التكمير؛ لأنَّ الأصل حمل غير المطرد على المطرد .

الحكم الرابع : فتح ما قبل حرف العلة فيها

يتضمَّن القاسم المشترك السابق بين التصغير والتكمير (زيادة حرف العلة ثالثاً)

مشتركا آخر بينهما، وهو فتح ما قبل حرف العلة الزائد، تقول في جبل: جيل، وجبال، فنفتح ما قبل الياء في التصغير، وتفتح ما قبل الألف في التكمير. يقول النيلي في المشترك السادس بين التصغير والتكمير "إن ما قبل علامة التصغير مفتوح، كفتح ما قبل ألف الجمع في التكمير" (54)، ووافقه الشارح المجهول لألفية ابن معط (55)، وابن جمعة الموصلي (56).

ولا سؤال عن علة فتح الألف في التكمير لجيئه على الأصل، إذ الأصل أن

الألف ناشئة عن مطل حركة الفتحة قبلها. وإنما السؤال عن علة فتح ما قبل الياء لمخالفته الأصل، إذ الأصل كسر ما قبل الياء. وقد أجاب النحويون عن هذا بأمرين :

الأول : حملاً للتصغير على التكسير، يقول المرادي: "وعللوا فتح الثاني بأن ياء التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان، فحُمل ما قبل الياء على ما قبل الألف ففُتِح" (57).

الثاني: طلباً للتخفيف، وهو ظاهر قول الرضي: " لما كان أبنية المصغر قليلة، واستعملها في الكلام - أيضاً - قليلاً، صاعوها على وزن ثقل، إذ الثقل مع القلة محتمل، فحبوا لأولها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلاً، وهو الياء، لئلا يكون ثقبلاً بمره، وجاءوا بين الثقلين بأخف الحركات، وهو الفتحة" (58).

ويبدو أن التعليل الأول هو تعليل القائلين بحمل التصغير على التكسير، وهو وإن كان مقبولاً إلا أن التعليل الثاني أقرب للمنطق العقلي العربي الميال إلى التخفيف في نطق الكلمة ما أمكن.

الحكم الخامس: كسر ما بعد حرف العلة فيها

هناك - أيضاً - اشتراك بين التصغير والتكسير في القدر الذي سبق الحديث عن اشتراكهما فيه (زيادة حرف العلة ثالثاً)، وهو: كسر ما بعد حرف العلة المزيد فيها، نحو قولك في تصغير جعفر: جُعِيفِر، وفي تكسيره: جعافِر، يقول النيلي: "إن ما بعد ياء التصغير مكسور إذا لم يكن حرف إعراب، كما أنّ ما بعد ألف التكسير كذلك" (59).

وهذا الاشتراك أقلّ من الاشتراك المتقدم؛ لأنه غير مطرد فيها، ففي التصغير لا يكسر ما بعد حرف العلة (الياء) إذا كان حرف إعراب على ما تقدّم في نصّ النيلي، نحو: صُقَيْر تصغير صقر، وما عدا ذلك فإنّ الأصل فيه الكسر نحو: جعِيفِر ومصبيح ما لم يقع بعد الياء ما يُوجب الفتح، وذلك في الحالات الآتية (60): تاء التأنيث، نحو: فطيمة تصغير فاطمة- ألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبَيْرِي تصغير حُبَارِي - ألف التأنيث الممدودة، نحو: حميراء تصغير حمراء- ألف أفعال، نحو: أجيال تصغير أجمال - ألف فعلاّن الذي لا يجمع

على فعالين، نحو: سُكيران تصغير سكران - الاسم الثاني من المركبين، نحو: حضيرموت تصغير حضرموت .

أما التفسير فلا يُكسر ما بعد حرف العلة (الألف) إلا فيما جاء على وزن فواعل، نحو: جواهر جمع جوهر، أو فعائل، نحو: رسائل جمع رسالة، أو فعالي، نحو: صحاري جمع صحراء، أو فعالل وشبهه، نحو: جعافر جمع جعفر، ومصانع جمع مصنع، وفعالي، نحو: كراسي جمع كرسي ، وسراحين جمع سرحان .

واختلف النحويون في المحمول منها على الآخر في هذه المشاركة، فالأكثر (61) يحملون التصغير على التفسير ، وأكثر ما يكون كلامهم في الاسم الثلاثي المزيد في آخره ألف ونون فإنهم يرون تصغيره محمولا على تكسيه ، فما علم أنه قد كُتِبَ على فعالين - بكسر ما بعد ألف الجمع - صُغِرَ على فُعِيلين - بكسر ما بعد ياء التصغير - نحو قولهم في سرحان : سُرِحِين لتكسيه على سراحين . وما لم يُعلم أنه قد كُتِبَ على فعالين صُغِرَ على فُعِيلان، نحو قولهم في سكران : سُكيران - بفتح ما بعد ياء التصغير - ؛ لعدم تكسيه على سكارين ، وستأتي نصوصهم على هذا في الحكم الثامن إن شاء الله .

وسبب حملهم التصغير على التفسير في هذا مشابهة ياء التصغير لألف الجمع ، يقول المرادي : " إنما كسر ما بعد ياء التصغير ، لشبهها بألف التفسير ، فكسر ما بعدها كما كسر ما بعد الألف ، لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ " (62) .

وذهب بعض النحويين (63) - وهو الأقرب عندي - إلى حمل التفسير هنا على التصغير؛ لوجود موجب لكسر ما بعد ياء التصغير ، وهو المناسبة بين الياء والكسرة، بخلاف كسر ما بعد ألف الجمع. يقول أبوحيان: "إنما كسر ما ولي ياء التصغير للمناسبة التي بين الياء والكسرة، وحملت عليها ألف مفاعل ومفاعيل فكسر ما بعدها؛ لأن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ " (64) .

الحكم السادس : قلب الألف الثانية الزائدة فيها واوا

يشترك التصغير والتكسير في قلب الألف الزائدة الواقعة حرفا ثانيا فيها واوا، سواء أكانت الكلمة على وزن فاعل - بفتح العين - نحو : طابق ، أو فاعل - بكسر

العين نحو : كاهل ، أو فاعلة نحو : صاحبة ، أو فاعلاء ، نحو : قاصعاء . نقول في تصغيرها : طويق وكويهل وصويجبة وقويصعاء ، ونقول في تكسيها : طوابق وكواهل وصواحب وقواطع (على وزن فواعل) بقلب الألف واوا .

وهذا الحكم مطرد في التصغير ؛لأن أول الكلمة مضموم " وإذا ضُم لم تثبت بعده الألف، إذ لا يمكن بقاءها بعد ضمة، فلا بد من القلب فيها ، وقلبا إما إلى الواو أو الياء، والقلب إلى الواو أولى لمناسبتها للضمة " (65) .

أما في التفسير فغير مطرد في فاعل - بكسر العين - وفاعلة، إذ قد يجمع ما جاء عليها بحذف الألف. ففاعل قد يجمع على أفعال، نحو : جاهل و أحمال، أو على فُعلة، نحو: قاضٍ وقضاة، أو على فُعلة، نحو: كامل وكلمة، أو على فُعَل، نحو: عاذل وعُدل (66) . وإِثما لم يطرده قلب الألف واوا في التفسير ؛ لأنه لا مناسبة بين الواو والحرف قبلها ، إذ الأول غير مضموم في أكثر أبنية التفسير ، ولذلك علل النحويون قلب الألف واوا في الجزء المشترك مع التصغير بثلاث علل ، أوردها ابن يعيش في قوله : " إتهم حملوها في القلب على التصغير ، فكما قالوا : حويط حويجز ، قالوا في التفسير : حوائط وحواجز ؛لأن التصغير والتكسير من واد واحد ، فجاز أن يحمل كل واحد من التصغير والتكسير على أخيه ...

الثاني : أنهم أرادوا الفرق بين ألف فاعل وياء فيعل ، نحو : صيرف ، فعدلوا إلى الواو ، لذلك الأمر .

الثالث : أن الألف لما زيدت للجمع ، وأريد قلبها قلبوها واوا تشبيها بواو الجمع ، نحو : قاموا ، والزيدون ... " (67) .

والعلة الأولى هي التي عليها أكثر النحويين (68)، وهي الأقرب للمشابهة بين التصغير والتكسير في كثير من الأحكام .

الحكم السابع : حذف الخماس الأصلي فيها

العرب تستكره تصغير وتكسير الكلمة الخماسية، سواء أكانت حروفها كلها أصلية أم لا؛ لأن "الخماسي ثقيل جداً؛ لكثرة حروفه، فكروهوا حال التصغير أن يجمعوا فيه مع

ذلك ضمّ أوله، وزيادة ياء ثالثة وكسر ما بعدها في غير ما يوجب الفتح. كما كرهوا حال التكمير أن يجمعوا مع ثقل الخماسي ثقل الجمع" (69)، فلا يقولون في سفرجل: سُفَيْرِجَل على وزن فُعَيْلِيل، ولا: سفارجل على وزن فعائليل (70).

وقد نُقِلَ عن الأخصش (71) أنه سمع من يقول ذلك أي: يقول: سُفَيْرِجَل بكسر الجيم، "يأتي به على الأصل، ولا يبالي الثقل" (72) كما نُقِلَ عن الكوفيين (73) - وقيل بعض النحويين (74) - أنهم يقولون بذلك.

وَرَدَّ عليهم الخليل بأن هذا ليس من كلام العرب، ولو كان من كلامهم لكان القياس فيه إسكان الخامس ليكون على وزن فعيعل، يقول سيبويه: "وقال الخليل: لو كنت محققاً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً - كما قال بعض النحويين - لقلت: سُفَيْرِجَل كما ترى، حتى يصير بزنه دينير، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب" (75).

فإذا أرادت العرب تصغير أو تكبير كلمة على خمسة أحرف أصول، وليس الحرف الأخير من حروف الزيادة لفظاً فإن أكثر النحويين يرون أن العرب يحذفون الحرف الأخير، فيقولون في تصغير قِرْطُعب: قُرَيْطع، وفي تكبيره: قراطع (76)، ويقولون في تصغير سفرجل مما آخره حرف من حروف الزيادة لفظاً - إذ اللام وإن كانت في هذه الكلمة أصلية إلا إنها من حروف سائمتونها-: سُفَيْرِج وفي تكبيره: سفارج.

وقد علل هؤلاء النحويون حذف الخامس بأربع علل، قالوا: "الحصول الثقل، ولثلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها" (77)، ولأن "الحذف والتغيير موضعه الأواخر لا الأوائل؛ لأن أول الكلمة أقوى من آخرها" (78). وأيضاً "التكبير والتصغير ضرب من التصرف، والتصرف أصله للأفعال وحدها، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة...، فلما كان عامة التصرف إنما هو للفعل، ولا ينتهي إلا إلى أربعة قصرها التصرف على ذلك، فأتوا ببنية التكبير والتصغير رباعية رجوعاً إلى بنية ما أصله التصرف" (79).

أما إذا كان ما قبل آخر الكلمة الخماسية الأصول حرف من حروف الزيادة لفظاً نحو: خدرتق أو صفة نحو: فرزدق فإن المبرد يرى أنهم لا يجيزون إلا حذف الخامس؛ فيقولون في تصغير خدرتق: خديرن، وفي تكبيره: خادرن، ويقولون في تصغير فرزدق:

فريد، وفي تكسيه: فرازد. وغيره من النحويين يرون أن العرب تجيز حذف الخامس كما مرّ، وتجيز حذف الرابع، فيقولون في حال التصغير: خديرق وفريزق، وفي حال التكسير: خدارق وفرازق. على أن "حذف ما قبل الآخر قليل، وهو أقل من حذف الآخر على كل حال، وحذف ما قبل الآخر إذا كان من حروف الزيادة أولى منه إذا كان يشبهها" (80). ونقل عن الكوفيين (81) أنهم يجيزون في التصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان، فيقولون في سفرجلة: سفيرلة، ويحملون التكسير عليه .

كما نقل عنهم - أيضاً - وعن الأخفش (82) أنهم يجيزون في التصغير والتكسير حذف ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف العلة لفظاً أو صفة ، فيقولون في نحو: جحمرش: جحيرش وجحارش .

ورُدّ عليهم في الإجازة الأولى بأنه لا سماع لهم في ذلك ، وإنما أجازوه بالقياس، وفي الإجازة الثانية بأنه لا سماع لهم أيضا فيه، ولا قياس يقبله "لأن ميم جحمرش ليست بطرف، ولا تلي الطرف، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه" (83). وعلى ما تقدّم يتبيّن أن هذا الاشتراك إنما هو عند أكثر النحويين ، كما يتبين قول النيلي في هذه المشاركة بين التصغير والتكسير: "حذف الخامس من الخامس الأصول فيها" غير دقيق، والأدق قول ابن جمعة الموصلية: "حذف الأصلي فيها"؛ لشموله حذف الخامس أو الرابع في الحالات المتقدمة .

الحكم الثامن: قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء

يشترك التصغير والتكسير في قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء ، ويكون هذا فيما جاء على وزن فعلان ، سواء أكان مفتوح الأول ، نحو : شيطان ، أو مضمومة ، نحو : سلطان ، أو مكسورة ، نحو : سرحان . تقول في تصغيرها : شيططين ، وسليطين وسريجين ، وفي تكسيرها : شياطين ، وسلاطين وسراحين . وإنما قلبت الألف ياء ؛ لانكسار ما قبلها .

وقولنا (الألف الزائدة مع النون) يخرج الألف الزائدة مع نون أصلية ، نحو : حستان إذا أخذ من الحسن فإنه وإن قلبت ألفه الزائدة في التصغير ياء فقيل : حسينين فإنه لا يكسر ، وإنما يجمع جمع مذكر سالم فيقال : حسانيون (84).

وقولنا (في اسم) يخرج ما كان صفة ، نحو : غضبان فإن الألف لا تقلب ياء ، لا في تصغير ولا تكسير ، وإنما تبقى في التصغير على حالها ، فيقال : غضبان ، وتحذف في التكمير ، فيقال : غضاب (85) .

وقولنا (مفرد) يخرج ما كان جمعا مكسرا ، نحو : عُقبان ، فإن الألف وإن قلبت في التكمير ياء فقيل : عقابين لا تقلب في التصغير ؛ لأنَّ عقبان " جمع كثرة ، وجمع الكثرة لا تصغر على لفظها ، بل ترد إلى جمع القلة ، فتقول : أعقب (86) .

وقولنا (على خمسة أحرف) يخرج ما كان على ستة أحرف ، نحو : زعفران ، فإنَّ الألف لا تقلب ياء ، لا في تصغير ، ولا تكسير ، وإنما تبقى على حالها في التصغير ، فيقال : زعفران ، وتحذف في التكمير ، فيقال : زعافر (87) .

وقد قيل : إن ظربان (88) صغر بإبقاء الألف على ظريان ، وكسر بإبدال الألف ياء على ظرايين وظرايي (89) وحينئذ يكون هذا الحكم مطردا في التكمير دون التصغير ، ولذلك رأى أكثر النحويين - كما تقدم في الحكم الخامس - أن التصغير محمول هنا على التكمير ، معتبرين في ذلك القياس الآتي : ما علم تكسيه على فعالين صغر على فعالين بقلب الألف فيها ياء ، وما لم يُعلم تكسيه على فعالين صغر على فعالين ، يقول ابن الحجاز : " فإن كان في آخر الاسم ألف ونون مزيدتان ، فلا يخلو إذا كُتِبَ من أن تثبتا فيه ، أو لا تثبتا ، فإن ثبتتا في التكمير أثبتتا في التحقير ، وقلب الألف ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول في سرحان وحومان وسلطان : سرحين وحومين وسليطين ؛ لأنهم قالوا في التكمير : سراحين وحوامين وسلاطين... وتقول في سكران وغضبان وعطشان... سكيران وغضبان وعطشان ؛ لقولهم في التكمير : سكارى وغضابٌ وعطاش ، فإن لم تسمع تكسير الكلمة من العرب حملته على سكران . " (90) .

ورد عليهم بعض النحويين بعدم اطرادها القياس المذكور ، إذ قد جاء التصغير على فعالين من غير قلب للألف ياء فيما علم تكسيه على فعالين ، نحو ظربان المتقدم ،

يقول الرضي: "إن النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث: كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير - أيضا- ياء ، وما لم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير . وهذا ردُّ إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو : ظربان ؛ لقولهم : ظربان وظرايين " (91) .

وهو ردُّ مقبول ، ويساعده أن في قلب الألف ياء في التصغير مناسبة بين الياء والكسرة قبلها بخلاف التكسير مما يقوي حمل التكسير على التصغير لا العكس .

الحكم التاسع : حذف الحرف الزائد فيها ما لم يكن مكملا في الكلمة لأربعة

أحرف، أو حرف مد رابعا

تقدّم في الحكم السابع أنّ العرب يستكروهن تصغير وتكسير الكلمة الحماسية؛ سواء أكانت حروفها كلها أصول أم لا، و أن التصغير والتكسير يشتركان في حذف حرف أصلي من الكلمة، الخامس تارة والرابع تارة أخرى. ويضاف إلى هذا أن التصغير والتكسير يشتركان في حذف الحرف الزائد ما لم يكن مكملا في الكلمة لأربعة أحرف، أو كان حرف مدّ رابعا، إذ لو كانت الكلمة على أربعة أحرف، أحدها زائد، فإن الزائد لا يحذف في التصغير، ولا في التكسير؛ لأنّ الكلمة غير مستثناة، فتقول في تصغير أفكل: أفَيْكل، وفي تكسيه أفكل، فتبقي حرف الهمزة الزائد المكمل لأربعة أحرف.

أما إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف، أحدها زائد فإن الزائد يحذف في التصغير والتكسير؛ لأنّه مستثقل في الكلمة، ما لم يكن حرف مدّ رابعا فإنّه يبقى بإبدال الألف أو الواو ياءً، فتقول في تصغير مُدحرج: دُحْرج، وفي تكسيه: دحارج، فتحذف الميم الزائدة؛ لإكمال الكلمة بأربعة أحرف. وتقول في تصغير شمالال: شمَيْليل، وفي تكسيه: شمائل، فتبقي حرف المد لوقوعه رابعا.

وإذا كانت الكلمة على ستة أحرف؛ ثلاثة منها زائدة ، فإنه يحذف في التصغير والتكسير حرفان من الحروف الزائدة ، ويبقى منها واحد مُكْمَل للثلاثة الأصلية، ما لم يكن أحد الزائدين المحذوفين حرف مدّ رابعا فإنّه يبقى كما بقي الحرف الزائد الثالث. فتقول في تصغير مُستخرج: مُخْرج، وفي تكسيه: مخارج. فتحذف الحرفين الزائدين (السين والتاء) وتبقي (الميم) ليكون مكملا للكلمة على أربعة أحرف. وتقول في تصغير منجنيق: منجنيق،

وفي تكسيه: مجانيق، تحذف الحرف الزائد (النون) وتبقى (الميم) مكملًا للكلمة على أربعة أحرف، كما تبقى الحرف الزائد (الياء)، لكونه حرف مد رابعًا.

وإذا كانت الكلمة على سبعة أحرف، ثلاثة منها زائدة، حذفت الزوائد في التصغير والتكسير ما لم يكن رابع الكلمة حرف مدّ فإنه لا يحذف، فتقول في تصغير برّدايا: برّيدر وفي تكسيه: برادر، فتحذف الحروف الزائدة، (الألفين والياء) لتبقى الكلمة على أربعة أحرف. وتقول في تصغير احرنجام: حريجيم، وفي تكسيه: حراجيم تحذف (الهزمة والنون) وتبقى (الألف) لكونها حرف مدّ رابعًا (92).

ولا فرق في كلّ هذه الأحكام بين التصغير والتكسير إلا في حال كون الحرف الزائد تاء التانيث، نحو: دحرجة، أو ألف التانيث الممدودة، نحو: قاصعاء، أو ألف ونون بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: زعفران، أو ياء النسب، نحو: لوذعي فإنه يُعتدُّ بها في التكسير، فتُحذف، تقول: دحارج، وقواصع، وزعافر ولواذع ولا يُعتدُّ بها في التصغير، فلا تحذف، تقول: دحرجة، وقويصعاء، وزعيفران ولويذعي" (93).

ولم أجد من النحويين من عبّر عن هذا الاشتراك بين التصغير والتكسير تعبيرًا لا مدخل فيه، فقد قال النيلي عن التصغير: "إبقاء الرابع إذا كان مدّة، وحذف الزوائد التي لم يخلُ حذفها بمعنى فيه كالتكسير" (94)، إذ قوله "إبقاء الرابع إذا كان مدّة" غير مُقيّد، إذ يلزم حذف الرابع الصحيح، وليس الأمر كذلك.

وقال شارح ألفية ابن معطٍ: "إبقاء الحرف الزائد الرابع إذا كان مدّة، وحذفه إذا لم يكن كذلك فيها" (95). وقوله مُقيّدٌ بحذف الرابع الزائد دون الخامس أو السادس أو السابع، وهذا إخلال بالحكم.

وقال ابن جمعة الموصلي: "حذف الزائد الذي ليس بمدّ رابع، وإثباته إذا كان كذلك" (96)، وقوله يقتضي جواز حذف الزائد في الكلمة الرباعية، وهو لا يحذف كما تقدم.

ولعل الأقرب ما قلته "حذف الحرف الزائد فيها ما لم يكن مكملًا في الكلمة لأربعة أحرف، أو حرف مدّ رابعًا". والله أعلم.

الحكم العاشر: تصحيح الواو الثالثة المتحركة وسطا في كلمة رابعة فيها

قد يشترك التصغير والتكسير في تصحيح الواو الثالثة المتحركة في غير آخر الكلمة الرابعة ، وعدم إعلالها ، سواء أكانت أصلية ، نحو : أسود ، أم زائدة ، نحو : جدول . تقول في تصغيرها : أسويد، وجدبول ، وفي تكسيرها : أساود على وزن (أفاعل) إذا كان اسما ، وسودان على وزن (فعلان) إذا كان صفة (97)، وجداول على وزن (فعال) (98) أو (فعال) (99) .

فقولنا (الثالثة) يخرج نحو : عَطَوْد (100) فإن الواو وإن صححت في التكسير فقيل : عطويد فإنها في التصغير تُعَل بعد حذف الواو الثانية بإبدالها ياء وإدغامها في الياء قبلها، تقول : عطيد (101) .

وقولنا (المتحركة) يخرج ، نحو : عجوز فإنها إذا كسرت أعلت بإبدالها همزة ؛ لوقوعها بعد ألف الجمع ، فتقول : عجائز ، وقد تحذف ، فيقال : عَجُز (102) ، وإذا صغرت أعلت بإبدالها ياء ، وإدغام الياء في الياء قبلها، تقول : عجيز (103) .
وقولنا (وسطا) يخرج ما كانت لاما، نحو : غزوة فإنها تحذف في التكسير، فيقال : غزى ، وفي التصغير تُعَلّ بإبدالها ياء ، وإدغامها في الياء قبلها ، فتقول : غزبي (104) .

وقولنا (في كلمة رابعة) يخرج نحو : عَطَوْد على ما تقدم .

وهذا الحكم مطرد في التكسير والتصغير ، غير أنه في التصغير يعتبر الوجه الأقل غير المختار، إذ الأكثر المختار أن تقول : أسيد وجديل بإعلال الواو ياء ، وإدغامها في الياء قبلها وفق القياس ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعا ، وكانت الأولى ساكنة أبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء ، نحو ميّت وسيد ، الأصل : ميوت من مات يموت ، وسيود من ساد يسود .يقول ابن يعيش عن الواو إذا وقعت ثالثة وسطا: "...وان كانت متحركة عيناً كانت أو زائدة للإلحاق ، مثال العين ، نحو : أسود وأعور ، ومثال الملحقة : جدول وقصور ، فأنت إذا حقرت ذلك فلك فيه وجهان .

أحدهما : القلب والإدغام ، وهو الكثير الجيد ، نحو قولك : أسيّد وأعيّر وجديلّ وقسيّر ، والأصل: أسيود وأعيور وجدبول وقسيور ، ففعل فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو وإدغام ياء التصغير فيها على حد العمل في ميت وسيّد .

الثاني : الإظهار ، فتقول : أسيود وأعيور وجدبول وقسيور ... فكما قالوا : أساود وجداول بإظهار الواو ، كذلك قالوا : أسيود وجدبول " (105).

ولما كان تصحيح الواو في التصغير على خلاف القياس بحث النحويون عن علّة ذلك ، فقال الأكثرون حملا للتصغير على التكمير ، يقول المرادي : "...فلك في تصغيرهما أن تقول : أسيود وجدبول حملا على التكمير" (106).

وردّ عليهم بعدم اطراد الحمل ، يقول ابن يعيش : "الحمل على التكمير ضعيف ، لا يطرد ، ألا ترى أنهم قالوا : مقلوم ومقلوم في مقام ومقام فأظهروا الواو في الجمع ، ومع هذا فهم يقولون في التصغير : مقيم ومُقيم ، فأدغموا ولم يعتمدوا بظهورها في التكمير" (107).

وقال ابن الحاجب مراعاة لبنية الكلمة ، وعدم الاعتداد بياء التصغير لكونها عارضة ، يقول : "... وأما من قال أسيود فكأنه راعى فيه أمرين : أحدهما مراعاة البنية ، كما في قولك : سوير ؛ ليفرقوا بينه وبين سيير ، إذ لو ادغموا لالتبس . والآخر أن ياء التصغير تأتي عارضا . والعارض لا اعتداد به" (108).

وأضاف الرضي علّة رابعة في مخالفة التصغير هنا للقياس ، وهي قوة الواو بالتحرك ، وكونها في غير الآخر ، يقول : " ويجوز تركه [أي قلب الواو ياء] كأسيود وجدبول ؛ لقوة الواو المتحركة ، وعدم كونها في الآخر الذي هو محلّ التغير" (109).

وزاد الاسترأباضي علّة خامسة هي التنبيه على الأصل ، يقول : "...لكنه جاء في تصغيرهما تصحيح الواو ، نحو : أسيود وجدبول تنبها هلى أصله ، وهو قليل" (110).

الحكم الحادي عشر : التعويض عن المحذوف فيها بياء ساكنة قبل الآخر

يشترك التصغير والتكمير في جواز التعويض بياء ساكنة قبل الآخر عن حذف الحرف الرابع أو الخامس وفق الأحكام المتقدمة في الحكمين السابع والثامن ، سواء أكان

المحذوف منه أصل، نحو قولك في تصغير سفرجل: سفريج، وفي تكسره: سفارج، أو حرف زائد، نحو قولك في تصغير منطلق ومدحرج: مطليق ودحرج، وفي تكسيرهما: مطالق ودحارج (111). فتقول حال التعويض في التصغير: سفريج، ومطليق ودحريج، وفي التكسير: سفارج ومطليق ودحارج.

ويشترط في جواز التعويض بالياء فيها ألا تكون موجودة في المكبر و المفرد، كما في نحو: لغيزى أو منقلبة عن ألف أو واو في المكبر والمفرد أيضا، نحو: عيطموس (112)، إذ تقول في تصغيرها: لغيزيز وعطيميس، وفي تكسيرها: لغايز وعطاميس بدون تعويض؛ لأن التعويض يخرج الكلمة عن بنية التصغير والتكسير.

على أنه كلما كان التعويض عن حرف أصليّ فهو أولى؛ جبرا لما لحق الكلمة من الإيهام بال حذف مع الوفاء ببناء التصغير والتكسير وعدم الخروج عنها. وكلما كان التعويض عن حرف زائد لمعنى فهو أولى مما ليس كذلك. ومن ثم فإنّ سفريج وسفارج أولى من مطليق ومطالق. ودحريج ودحارج أولى من عطيميس وعطاميس (113).

وإنما أجاز العرب التعويض عن المحذوف دون وجوبه؛ "لأنّ الحذف إنّما كان ضرب من التخفيف، وفي التعويض نقض لهذا الغرض" (114).

الحكم الثاني عشر: ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها

يشترك التصغير والتكسير في ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها، وذلك في المواضع التالية (115):

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني واوًا، فأبدل ياءً، نحو: ميزان وميعاد، أصلهما موزان، وموعاد من الوزن والوعد، فأبدلت الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، فتقول: مؤيزين ومؤيعيد، وموزين ومواعيد.

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني واوًا فأبدل ألفًا، نحو: باب وحال، أصلهما بوب وحول، فأبدلت الواو ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الألف إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: بؤيب، وحؤيل وأبواب وأحوال.

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني ياء فأبدل واؤًا، نحو: موقن وموسر، أصلها ميقن وميسر من اليقين واليسر، فأبدلت الياء واؤًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الواو إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: ميقن وميسر، ومياقن ومياسر (116).

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني ياءً فأبدل ألفًا، نحو: ناب، وعاب، أصلها نيب وعيب فأبدلت الياء ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الألف إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: نُيب وعُيب وأنياب وأعياب (117).

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني همزة فأبدلت ياء، نحو: ذيب وبير، أصلها ذئب وبئر، فأبدلت الهمزة ياءً؛ لسكونها بعد كسرة، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها، لزوال موجب الإبدال، فتقول: ذؤيب وبؤيرة، وذئاب وبؤر.

- أن يكون أصل حرف اللين حرفًا صحيحًا أبدل ياء نحو: دينار وقيراط، أصلها دتار وقتراط، فأبدل من أول المثلين ياء؛ لثقل التضعيف، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، فتقول: دينير وقيريط ودنانير وقراريط.

والتقييد بحرف اللين في كل ما تقدّم هو ما قال به أكثر النحويين، ليخرجوا الحرف الثاني المبدل الذي ليس بدين، نحو: مُتَّعد، فإنّ أصله مُوتَّعد من الوعد، فأبدلت الواو تاء، وأدغمت التاء في التاء؛ لاجتماع المثلين، فإذا صغرت أو كسرت لم ترد التاء إلى أصلها، تقول: متيعد و متاعد .

وذهب الزجاج (118) والفراسي (119) إلى ردّ التاء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال فيقولان في موعِد : مويعد ومواعِد. ورُدّ عليهما "بأنه إذا قيل فيه مُويعد أوهم أنّ مكبره مَوعِد أو مُوعِد، أو مُوعِد. ومُتَّيعد لا إيهام فيه" (120).

أما تقييد الحرف الثاني بالمبدل فهو تقييد البصريين ليخرجوا حرف اللين الثاني غير المبدل، نحو: حول وعود، وبيت وشيخ فإنه لا يبدل في التصغير. وذهب الكوفيون (121) إلى جواز قلب الياء واؤًا، فيقولون في بيت وشيخ: بويت وشويخ، وهو عند البصريين شادًا لا يعتد به .

وما خرج عند هذين القيدين في التصغير خرج في التكمير، كقولهم في تصغير

عيد: عبيد، وفي تنكيره أعياد، أبقوا الياء على لفظها، ولم يبدلوا إلى أصلها شذوذاً، وأصل الياء الواو؛ لأنه من العود، عاد يعود، وإنما فعلوا ذلك كراهية للتباس التصغير والتكسير بكلمة "عود" (122) .

ولا فرق بين التصغير والتكسير فيما تقدم سوى ما كان يتغير أوله في التكسير فإنّ حرف اللين الثاني المبدل لا يردّ إلى أصله (123)، كما في قيمة وديمة، أصلها: قومه ودومه من القوام والدوام، فأبدلت الواو ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا كسرتها فإنّك تقول: قيم وديم، تغير الحرف الأول، ولم تحتج إلى زوال حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله. لبقاء موجب الإعلال. وهذا بخلاف التصغير فإنّك تقول فيها: قومية ودومية، فتردّ الياء المبدلة إلى أصلها، لزوال موجب الإعلال.

وعلى هذا يكون الحكم هنا مطرداً في التصغير دون التكسير.

الحكم الثالث عشر: رد اللام المحذوفة من الكلمة الثلاثي فيها

يشترك التصغير والتكسير في ردّ اللام المحذوفة من الكلمة الثلاثية، سواء أكان المحذوف واواً أو ياء أو غير ذلك. وأكثر ما يكون اشتراكها فيه إذا لم يعوض عن المحذوف بالتاء، لأنه إذا عوض عن المحذوف بالتاء فإنّ الأصل في الكلمة أن تجمع جمع مؤنث سالماً، فتقول في سنة وقلة سنوات وقلات، وقد تجمع جمع مذكر سالماً: فتقول سنون وقلون، وربما كسرت (124)، فإذا كسرت وقع الاشتراك بين التصغير والتكسير في ردّ اللام المحذوفة، تقول في تكسير شفة وشاة: شفاه وشياه، وتقول في تصغيرها: شفيتها وشويت، بردّ اللام المحذوفة التي هي الهاء، إذ الأصل فيها: شفهة وشوهة (125) .

وتقول في تصغير ما لم يعوّض عن اللام المحذوفة بالتاء، نحو: يد ودم: يدية ودمي، بردّ اللام الياء المحذوفة التي هي لام الكلمة، وإدغامها في ياء التصغير، وتقول أيضاً في نحو: أب وأخ: أبي وأخي، بردّ الواو التي هي لام الكلمة، إذا الأصل أئبو وأخيو، فالتقت الواو والياء مع سكون الأول منها، فانقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء .

وتقول كذلك في نحو: حر: حرج بردّ اللام المحذوفة التي هي الحاء (126) .

كما تقول في تكسير يد ودم: أيدي على وزن أفعل، ويديّ على وزن فَعِيل(127)، ودماء على وزن فِعال، ودُميّ على وزن فعول(128) برد الياء المحذوفة منها، إذا الأصل في دماء: دماي، فقلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، والأصل في يديّ: دموي، التقت الواو والياء وكانت الأول منها ساكنًا، فأبدل الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلها للمناسبة .

وتقول في تكسير: أب وأخ: آباء، وإخوان وإخوة(129)، برد الواو التي هي لام الكلمة، إذ الأصل في آباء: آباو، وقعت الواو طرفا بعد ألف زائدة، فأبدلت همزة كما في نحو: دماء المتقدمة. وتقول في تكسير: حر: أحراح، برد الحاء التي هي لام الكلمة. وقد نص على هذا الاشتراك النيلي فقال: "الردّ في المحذوف اللام من الثلاثي"(130)، ووافقه شارح ألفية ابن معطٍ المجهول (131) وابن جمعة الموصلي(132) .

الحكم الرابع عشر: حذف همزة الوصل فيها

يشترك التصغير والتكمير في حذف همزة الوصل فيها؛ استغناءً بتحريك الحرف الواقع بعدها(133) .

وهذا الاشتراك يكاد يكون نادرًا؛ لأنّ تكسير الأسماء المبدوءة بهمزة وصل نادرٌ، كاسم وابن واست، تقول في تكسيرها: أسماء وأبناء وأستاه، بحذف همزة الوصل . أما تصغير الأسماء المبدوءة بهمزة وصل فحائز على الإطلاق، سواء أكان الاسم ناقصًا كاسم وابن واست، أو تامًا كاستغراب واشهيباب وافتقار، تقول في تصغيرها: سمي وني وسنيه وتغريب وشهيبب وفتيقير، بحذف همزة الوصل فيها(134) . وقد نص على هذا الاشتراك شارح ألفية ابن معطٍ المجهول وابن جمعة الموصلي ، قالا في مواضع الاشتراك بينهما "حذف ألفات الوصل"(53) .

الحكم الخامس عشر: ردها الشيء إلى أصله

يشترك التصغير والتكمير في ردها الشيء إلى أصله، "قالوا في تصغير باب بُوب وفي تصغير ناب نُيبب، فردّوا الألف إلى أصلها، وأصلها في باب الواو؛ لأنّك تقول

في تكسيره: أبواب، وبوّثُ بابا، وأصلها في ناب الياء؛ لأتّك تقول في تكسيره أنياب، وتيّبُ نأبا، وفي الأمر منه تيّب، وفي الأمر من الأول بوّب" (136).
 وقد تقدمت أمثلة كثيرة على هذا في حكم "ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها"، وفي حكم "رد الام المحذوفة من الكلمة الثلاثية فيها"، وفي حكم "حذف همزة الوصل فيها". ومن أقوال النحويين في ذلك قول ابن الأنباري "والذي يدل على أنّ أصل مذ ومنذ واحد أنّك لو سميت بمد لقلت في تصغيره منيد، وفي تكسيره أمناذ، فتعود النون المحذوفة؛ لأنّ التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها" (137).
 ويقول ابن مالك: "يُردّ إلى أصله في التصغير والتكسير على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال ذو البدل الكائن آخرًا مطلقًا" (138).

الحكم السادس عشر: محيء الشذوذ فيها

يشترك التصغير والتكسير في محيء الشذوذ فيها من جهين :
 الوجه الأولى: محيء أسماء مصغرة لا مكبر لها، وأسمااء مكسرة لا مفرد لها شذوذًا، فمن الأسمااء المصغرة التي لا مكبر لها شذوذًا الكميت والكعيت وحنين وغيرها (139)، ومن المجموع التي لا مفرد لها شذوذًا عباديد وأبايل وغيرها (140)، يقول ابن مالك: "كما شدّت جموع لا واحد لها من لفظها كأبايل شدت مصغرات لا مكبر لها من لفظها نحو: الكميت – من الخيل – والكعيت، وهو البلبل.." (141).
 الوجه الثانية: محيء كلمات في التصغير والتكسير خارجة عن القياس المعتبر في أمثالها (142)، فمن ذلك قولهم في تصغير مغرب وعشاء: مغربان وعشيان، والقياس في مثلها مغرب وعشية إسقاط الألف والنون. وقولهم في تصغير ليلة: ليليلة، والقياس فيها: ليلية إسقاط الياء قبل الآخر.
 وقولهم – أيضًا – في صبية وغلمة وبنون: أصيبية وأغيلمّة وأبنون، والقياس فيها: صبية وغليلة، وبنون إسقاط الهمزة في أولها. وقولهم كذلك في رجل: رويجل، والقياس: رجيل (143).

وعلى نحو هذا الشذوذ جاء قولهم في تكسير مكان: أمكن، وقياسه: أمكنة، وقولهم في تكسير رهط وكراع: أراهط وأكراع، والقياس: رهوط وكرع وأكرعة. يقول ابن مالك: "لا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبرة، كما وردت جموع مخالفة لأبنية آحادها" (144).

وقد قال بعض النحويين (145) في الوجه الثانية من هذا الشذوذ: إن هذه الكلمات مما استغني فيها بتصغير وتكسير محمل عن تصغير وتكسير مستعمل، أو أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى، فغيربان وعشيان تصغير: مغربان وعشيان، ولييلية تصغير ليلية، وأصبية وأغيلة وأينون تصغير: أصبية وأغلمة وأبنون. وتصغير رويجل: راجل. كما أن تكسير أمكن: مكن، وأراهط وأكراع: أرهط وأكرع.

الحكم السابع عشر: مجيء الترخيم فيها

تقدم في حكم "حذف الحرف الزائد فيها ... " أن العرب قد تبقي في التصغير الحرف الزائد في الكلمة، فيقولون في أفكل: أفكل بإبقاء الهمزة الزائدة، ويقولون في مستخرج: مخرج، بإبقاء الميم الزائدة. ونشير هنا إلى أنهم قد يعمدون إلى حذف ذلك الزائد، ويوقعون التصغير على حروف الكلمة الأصول تسهيلاً للنطق بها، وهو ما يُسمى بالتخيم (146)، فيقولون في أحمد وحامد ومحمود ومحمدون وحمدان وحماد: حميد بحذف الزائد في كلِّ، وإن كان بإمكانهم أن يقولوا على الترتيب: أحميد وحؤميد ومُحميد ومُحميدون ومُحميدان وحمميد (147). وهذا النوع من التصغير كثير في الاستعمال. مقصور عند الفراء وثلث على الأعلام خاصة (148).

وقد ذهب بعض النحويين كالجرمي (149) والمبرد (150) والفارسي (151) و أبو حيان (152) إلى أن التفسير قد يشارك التصغير في التخيم، فكما يقال (تصغير تخيم) يقال (تكسير تخيم)، نحو قولهم في تكسير ظريف وخبيث: ظروف وخبوث كأنهم جمعوا ظرف وخبث، بحذف الياء وإن كان بإمكانهم أن يقولوا في تكسير ظريف وخبيث: ظرفاء وخبثاء يقول أبو حيان: "وكما أن في التصغير نوعاً يسمى تصغير التخيم، وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد في أسود، كذلك في جمع التفسير نوع يسمى

جمع ترخيم، قالوا: ظريف وظروف وخبيث وخبوث" (153) .
وقد توسع المبرد في تكسير الترخيم، فجعل منه نحو: فلو وأفلاء وعدد وأعداء،
يقول: "واعلم أن قولهم: ظريف وظروف إنما جُمع على حذف الزائد، وهو الياء، فجاء على
مثال فلوس وأسود، وكذلك فُلو وأفلاء وعدو وأعداء إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم:
عضد وأعضاء" (154) .

كما جعله الفارسي أحد وجهين في تخريج قراءة حمزة (155) " وَأَتَيْنَا ذَاوُودَ
زُبُورًا" (156) بضم الزاي حيث وقعت، وذلك حملاً على تصغير الترخيم، وإن كان
التكسير أقل استعمالاً، يقول: "...والآخر أن يكون جَمَعَ زبوراً، بحذف الزيادة على زُبُور،
كما قالوا: ظريف وظروف، وكروان وكروان، وَ وَرْشَانِ وَ وَرْشَانِ، ونحو ذلك مما جُمع
بحذف الزيادة. ويدلّ على قوة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثل التصغير، وقد اطرّد
هذا الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهر وزُهير، وحارث وحُرَيْث، وثابت وتُبيت، فالجمع
مثله في القياس وإن كان أقل منه في الاستعمال" (157) .

وذهب الخليل وسيبويه (158) إلى أن هذا الذي تقدم ليس تكسير ترخيم، وإنما
هو جمع على غير واحد المستعمل له، نحو: جمع رهط على أراهط .
ويتبين على ما تقدم أن هذا الحكم إنما هو عند الجرمي والمبرد والفراسي ومن
وافقهم ، وأن التكسير هو المحمول فيه على التصغير .

الحكم الثامن عشر: مجيئها على صورة المكبر والمفرد

قد يأتي التكسير عند أكثر النحويين (159) على صورة مفردة في اللفظ، ويكون
الفارق بينهما في التقدير، كفُلك وهجان (من الإبل)، ودلاص (اللين البراق الأملس)،
وعفتان (القويّ الجاقّي)، وغيرها (160) . فمثلاً فُلك إذا كان مفرداً فهو نظير فُقل، وقد جاء
منه قوله تعالى " فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ" (161) وإذا كان جمعاً فهو نظير رُسل، وقد جاء منه
قوله تعالى " حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْتُمْ بِهِمْ" (162)، فالبناءان مختلفان تقديراً، إذ
الضمة في الأفراد ليست هي الضمة في الجمع.

وكذلك دلّاص، إذا كان مفردًا فهو نظير كتاب، وإذا كان جمعًا فهو نظير ظراف (163) .

ولم يقل هؤلاء إنها أسماء جمع كجنب- أي مما يشترك فيه الواحد والجمع - استدلالاً بالثنائية، إذ أسماء المجموع لا تُثنى، وقد تُثِنَّت هذا الكلمات، فقالوا فلكان، وهجانان ودلاصان، يقول سيويوه: "وقالوا: درع دلاص، وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد... ويدلك على أنّ دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان، وأنه كجواد وجياد وليس كجنب، قولهم: هجانان ودلاصان، فالثنائية دليل في هذا النحو" (164) .

وذهب الأخفش (165) إلى أن هذه الكلمات ليست مكسرة، وإنما هي أسماء جمع، وصحح مذهبه ابن مالك يقول: "... ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد فإن لم يُثِنَّ فليس بجمع، وإن ثني فهو جمع مُقَدَّر تغييره على رأي، والأصح كونه اسم جمع مستغنيًا عن تقدير التغيير" (166) .

وذهب بعض النحويين كالسهيلي (167) والرضي (168) إلى أن التصغير قد يشترك مع التكمير في هذا، إذ يجيء على صورة المُكَبَّر، ويكون الفارق بين المُكَبَّر والمصغر في التقدير، وذلك نحو: مَهِين ومسيطر ومبيطر ونحوها من أسماء الفاعلين، فإنها تكون مصغرة بحذف الياء الزائدة والإتيان بياء التصغير مكانها، يقول أبوحيان: "وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المُكَبَّر، ويكون الفارق بينهما بالتقدير، ومثال ذلك مبيطر ومسيطر ومهين أسماء فاعل من يبطر وسيطر وهمين، فإذا صغرتها حذفت الياء؛ لأنها أولى بالحذف، ثم جئت بياء التصغير مكانها، ونظير ذلك فلك فإن مفرده وجمعه لفظها واحد، وإنما يميزان في التقدير" (169) .

وقال بعض النحويين إن الأسماء التي على هيئة التصغير كمهين ومسيطر لا تصغر كما لا تُصغر الأسماء التي على وزن المصغر ككميت وكعبيت، يقول الأشموني: "للمصغر شروط ... وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها، فلا يُصغر نحو: الكميت من الخيل والكعبيت، وهو البلبل، ولا نحو مُبَيطر ومُهَيين" (170) .

وعلى ما تقدم يتبين أن الاشتراك الحاصل بين التصغير والتكمير في هذه المسألة إنما هو عند بعض النحويين، وأن التصغير هو المحمول على التكمير، لا العكس .

الحكم التاسع عشر: إعلال لام الكلمة فيها

يشترك التصغير والتكسير في اعتلال لام الكلمة فيها، فإذا أردت أن تصغر نحو: عضي، تبدل اللام ياءً باعتبار الأصل، ثم تدغم الياء في ياء التصغير، فتقول: عُصَيّ، وإذا أردت أن تصغر نحو: عصا، تبدل اللام واوًا باعتبار الأصل - أيضًا - ثم تبدل الواو ياءً؛ لالتقاءها مع ياء التصغير، والأول منها ساكنًا، ثم تدغم الياء في الياء فتقول: عُصَيّ (171).

وإذا أردت أن تكثير نحو دُلُو، قلت في التكثير دُئِي، وفي القليل: أدُلِي. ففي دُئِي، أبدلت اللام ياءً، إذ الأصل: دُلُوُّ على وزن فعول، فلم يعتد بالواو الأولى، لكونها مدّة زائدة، فصارت الواو التي هي لام فعول كأنها وليت الضمة في آخر اسم معرب، فقلبت الواو ياءً، فصارت: دُئِي، فالتقت الواو والياء و الأولى منها ساكنة، فأبدلت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء .

وفي أدُلِي أبدلت اللام ياءً، إذ الأصل أدُلُو على وزن أفعل، فوقعت الواو في آخر اسم معرب قبلها ضمة فأبدلت ياءً، فصارت أدُلِي، ثم كسرت اللام لمناسبة الياء، فصارت أدُلِي، ثم اعتلت إعلال قاضٍ، فصارت: أدُلِي (172).

وإذا أردت أن تكسر نحو: قاضٍ، قلت قضاة، بإبدال اللام ألقًا. وهذا الحكم - أعني إعلال لام الكلمة فيها - ليس على إطلاقه في التصغير والتكسير على حدّ سواء، فقد تصغر الكلمة المعتلة الآخر وتكسر من غير إعلالٍ للامها، تقول في تصغير: قاضٍ: قُؤِيضٍ، وفي تكسير قِنو وقَرِيّ: قِنوان (173)، وأقرية (174)، من غير إعلالٍ للام الكلمة فيها.

وقد انفرد ابن جمعة الموصلي بذكر هذا الاشتراك، فقال في أوجه الشبه بينهما: "إعلال اللام بحرف اللين قبلها" (175).

وليس قوله "بحرف اللين قبله" على الإطلاق في التكسير؛ لأنه قد تبدل لام الكلمة فيه من غير أن يكون سبب ذلك حرف اللين قبلها، تقول في تكسير فتى: فتية فتبدل الألف إلى أصلها الياء من غير أن يكون سبب ذلك حرف اللين قبلها .

الحكم العشرون: أنها فرعان عن أصل

يشترك التصغير والتكسير في أنّهما فرعان عن أصل، فالاسم المصغر فرع على الاسم المكبر، والاسم المكسر فرع على الاسم المفرد. وهذا أمرٌ قد نصّ عليه النحويون (177)، يقول ابن جمعة في سياق حديثه عن التصغير: "إنه فرع على المكبر، كما أنّ المكسر فرع على المفرد" (178).

وقد يُستدلّ على ذلك بحصول تغيير فيها على النحو الذي تقدم في الحكم الأول، وبإضافة معنى فيها لم يكن في المكبر، ولا في المفرد، فالاسم المصغر قد يفيد التقليل أو التحقير، أو التقريب، والاسم المكسر قد يفيد جمع الكثرة أو جمع القلة. خلاصة أبرز نتائج البحث :

- مراد سيبويه والنحويين من الوادي الواحد أو المجرى الواحد في قولهم " التصغير والتكسير من واد واحد " وقولهم " التصغير والتكسير من مجرى واحد " الأصل الواحد، أي أن التصغير والتكسير تفرعا من أصل واحد .

- اجتمع للباحث عشرين حكما مشتركا بين التصغير والتكسير وفق ما نص عليه ابن الخباز في توجيه اللمع .

- الاشتراك بين التصغير والتكسير في الأحكام العشرين أوجب عند النحويين القياس بحمل أحدهما على الآخر.

- ذهب أكثر النحويين إلى أولوية حمل التصغير على التكسير ، وذهب بعضهم إلى المزاجية بينها في الحمل ، فكما قد يحمل التصغير على التكسير يحمل التكسير على التصغير .

- ظهر للباحث صحة ما ذهب إليه بعض النحويين من المزاجية في الحمل بين التصغير والتكسير ، وإن كان حمل التكسير على التصغير أكثر من حمل التصغير على التكسير .

- ظهر للباحث اتفاق النحويين في سبعة عشر حكما ، واختلافهم في ثلاثة أحكام : حكم " حذف الخامس الأصلي فيها " عند أكثر النحويين ، وحكم " مجيء الترخيم فيها " و حكم " مجيئها على صورة المكبر والمفرد " عند بعض النحويين .

الهوامش والمراجع والمصادر :

- 1- ينظر: الكتاب (417/3)، والخصائص (354/1)، و(268/3)، والمقتصد (992/2)، وأسرار العربية (184)، وتوجيه اللمع (553).
- 2- ينظر: الأشباه والنظائر (166/2).
- 3- الكتاب (417/3).
- 4- اللمع (280).
- 5- ينظر: المفصل (203).
- 6- ينظر: شرح الشافية الكافية (1894/4).
- 7- ينظر: الارتشاف (366/1).
- 8- المقتصد (992/2).
- 9- ينظر: أسرار العربية (184).
- 10- ينظر: حاشية الصبان علي الأشموني (1625/4).
- 11- شرح المفصل (118/5).
- 12- توجيه اللمع (553).
- 13- أكثر النحويين يقدم التكسير على التصغير كسيبويه ابن جني في اللمع ، والزمخشري في المفصل . وقليل من يعكس كالجزولي في المقدمة ، وابن عصفور في المقرب ، والعكبري في الباب.
- 14- توجيه اللمع (553).
- 15- الصفوة الصفية (383-382/2).
- 16- شارح ألفية ابن معط المجهول (165/2.أ.ب).
- 17- شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
- 18- المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
- 19- الأشباه والنظائر (166/2) نقلا عن البسيط.

- 20 - حاشية الصبان على شرح الأشموني (1625/4).
- 21 - ينظر: الكتاب (3/ 418، 421، 426).
- 22 - الكتاب (3/ 422).
- 23- ينظر: المقتصد (2/ 992)، وتوجيه اللمع (553)، والفصول (2/ 965)، والمقاصد الشافية (7/ 277).
- 24- الخصائص (3/ 268-269). وكذا (1/ 354).
- 25- المقتصد (2/ 992).
- 26- المصدر نفسه (2/ 1021).
- 27- توجيه اللمع (553).
- 28- الشباه والنظائر (2/ 167).
- 29- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (5/ 113)، والفصول (2/ 956)، والمقاصد الشافية (7/ 263).
- 30- ينظر: شرح التصريف الملوكي (258).
- 31- (2/ 581-582).
- 32- ينظر: المقاصد الشافية (7/ 7-10، 22)، والأشموني (4/ 1576)، والتصريح (5/ 69-71).
- 33- ينظر : الأشموني (4/ 1578)، والتصريح (5/ 71).
- 34- شرح ألفية ابن معط له (165/ أ).
- 35- شرح ألفية ابن معط له (2/ 1203).
- 36- ينظر: لسان العرب (برد) (1/ 368).
- 37- ينظر : المصدر نفسه (عنق) (12/ 430).
- 38- ينظر: المقتصد في شرح التكملة (2/ 992)، وأسرار العربية (184).
- 39- ينظر: المقاصد الشافية (7/ 9-10)، والأشموني (4/ 1575)، والتصريح (5/ 67-68).
- 40- نقل ذلك عنه ابن جني في الخصائص (3/ 269).
- 41- ينظر: الخصائص (3/ 268).
- 42- ينظر: المقتصد في شرح التكملة (2/ 992-993).

- 43- ينظر: أسرار العربية (184) .
- 44- ينظر: المقاصد الشافية (277/7).
- 45- أسرار العربية (184).
- 46- الصفوة الصفية (382/2) 4.
- 47- ينظر: شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
- 48- الأشباه والنظائر (167/2) نقلاً عن البسيط.
- 49- ينظر: أسرار العربية (184)، والمحصل (959/2).
- 50- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (115/5).
- 51- ينظر: أسرار العربية (184)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1625/4)
- 52- ينظر: المقاصد الشافية (273/7).
- 53- الصفوة الصفية (382/2).
- 54- الأشباه والنظائر (167/2) نقلاً عن البسيط
- 55- الصفوة الصفية (383/2).
- 56- ينظر: شرح ألفية ابن معط له (165/ب).
- 57- ينظر: شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
- 58- شرح التسهيل له (853/2).
- 59- شرح الرضي على الشافية (193/1).
- 60- الصفوة الصفية (382/2)، وينظر: شرح ألفية ابن معط للمؤلف المجهول (165/ب)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصل (1202/2)، والأشباه والنظائر (167/2).
- 61- ينظر: الفصول (960/2)، والمقاصد الشافية (312-297/7)، والتصريح (160-153/5).
- 62- ينظر: المقتصد (1021/2)، وشرح الشافية الكافية (1893/4)، والأشموني (1596/4).
- 63- شرح التسهيل (856/2) .
- 64- ينظر: شرح الشافية للرضي (201/1) .
- 65- التذييل والتكميل (40/6- ب) .

- 66- المقاصد الشافية (365/7).
- 67- ينظر : شرح الأشموني (1583/4 ، 1592 ، 1594 ، 1593).
- 68- شرح المفصل (52/5-53).
- 69- ينظر : سر الصناعة (581/2) ، وتوجيه اللمع (461).
- 70- الفصول (964/2-965) بتصرف.
- 71- ينظر : توجيه اللمع (560).
- 72- ينظر: المفصل (203) ، وتوجيه اللمع (559).
- 73- شرح المفصل لابن يعيش (117/5).
- 74- ينظر: المقاصد الشافية (219/7).
- 75- ينظر: الكتاب (418/3)، وشرح كتاب سيبويه (116/13).
- 76- الكتاب (418/3). و ينظر: المقاصد الشافية (220/7).
- 77- ينظر: توجيه اللمع (464).
- 78- شرح المفصل لابن يعيش (117/5) بتصرف.
- 79- المقاصد الشافية (219/7).
- 80- المصدر السابق (220/7).
- 81- المصدر نفسه (222/7).
- 82- ينظر: المقاصد الشافية (223/7 ، 279).
- 83- ينظر: المصدر السابق ، الصفائف نفسها.
- 84- المصدر نفسه (223/7).
- 85- ينظر : المقاصد الشافية (312/7).
- 86- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (64-65/5)، وشرح الشافية للاستراباذي (470/1).
- 87- شرح التسهيل للمراذي (470/2).
- 88- ينظر : توجيه اللمع (553).
- 89- الظربان : دابة شبيهة القرد. ينظر : لسان العرب (ظرب) (250/8).
- 90- ينظر : الكتاب (422/3) ، والارتشاف (362/1).

- 91- توجيه اللمع (552-553) .
- 92- شرح الشافية له (201/1).
- 93- ينظر: المقاصد الشافية (228-226/7) ، والأشموني (1629-1628/4).
- 94- ينظر: التسهيل (286-285) ، وشرح الأشموني (1629/4)، وحاشية الصبان (1629/4).
- 95- الصفوة الصفية (283/2).
- 96- شرح ألفية ابن معطٍ للشارح المجهول (165/ب).
- 97- شرح ألفية ابن معطٍ له (1203/2).
- 98- ينظر: شرح الشافية للاسترابادي (467/1).
- 99- ينظر: الممتع (117/1).
- 100- ينظر: المقتصد (918/2).
- 101- العطود: السير السريع . ينظر: لسان العرب لابن منظور (ع طو) (274/9).
- 102- ينظر: شرح التسهيل للمراي (854/2).
- 103- ينظر: الصحاح (عجز) (884/3).
- 104- ينظر: التصريح (417/5).
- 105- ينظر: الارششاف (355/1).
- 106- شرح المفصل له (124/5).
- 107- شرح التسهيل له (854/2).
- 108- شرح المفصل له (124/5) ، وينظر: شرح الشافية للرزي (230/1).
- 109- الإيضاح في شرح المفصل (576/1).
- 110- شرح الشافية له (230/1).
- 111- شرح الشافية له (338/1).
- 112- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (132-131/5)، والمقاصد الشافية (284/7).
- 113- ينظر: التسهيل (279)، وشرحه للمراي (827/2)، وحاشية الصبان (1630/4).

- 114- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (5/132)، والفصول (2/964)
- 115- شرح المفصل لابن يعيش (5/132).
- 116- ينظر: المقاصد الشافية (7/346-364)، والأشموني (4/1639-1640).
- 117- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/165).
- 118- ينظر: توجيه اللمع (555).
- 119- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/172)، و المقاصد الشافية (7/353)، والتصريح (5/162).
- 120- ينظر: التكملة (498).
- 121- التصريح (5/162).
- 122- ينظر: المقاصد الشافية (7/355)، وشرح التسهيل للمراذي (2/855).
- 123- ينظر: المقاصد الشافية (7/360)، والتصريح (5/163).
- 124- ينظر: المقاصد الشافية (7/362)، والأشموني (1641).
- 125- ينظر: شرح ابن يعيش على المفصل (5/82).
- 126- ينظر: شرح التعريف الملوكي (418/280).
- 127- ينظر: الفصول (966)، و المقاصد الشافية (7/373)، والتصريح (5/165).
- 128- ينظر: شرح التعريف الملوكي (411).
- 129- ينظر: المصدر السابق (413).
- 130- المصدر نفسه (398).
- 131- شرحه على ألفية ابن معطٍ (2/382).
- 132- ينظر: شرحه على ألفية ابن معطٍ (165/ب).
- 133- ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ له (2/1203).
- 134- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/138)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/121).
- 135- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/138).
- 136- شرح ألفية ابن معطٍ للشارح المجهول (165/ب) وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (2/1203).

- 137- أسرار العربية (185) .
- 138- الإنصاف (383-382/1).
- 139- التسهيل (286).
- 140- ينظر: المزهرة (257-253/2).
- 141- المصدر السابق (199-197/2).
- 142- شرح الكافية الشافية (1920/4).
- 143- ينظر: شواذ التصغير والتكسير في الشافية (69) و(77)، والمقاصد الشافية (295/7)، والتصريح (152-150/5).
- 144- ينظر: التصريح (152/5)، والأشموني (1630/4).
- 145- شرح الكافية الشافية (1917/4).
- 146- ينظر: التصريح (152/5)، والأشموني (1630/4).
- 147- ينظر: المقاصد الشافية (394-386/7)، والتصريح (174-168/5).
- 148- ينظر: التصريح (169/5).
- 149- ينظر: المصدر السابق (169/5).
- 150- ينظر: الكتاب (636/3).
- 151- ينظر: المقتضب (214/2).
- 152- ينظر: التكملة (478).
- 153- التذييل والتكميل (ج/6-15ب) بتصرف، والنص في الأشباه والنظائر نقلاً عنه (166/2).
- 154- التذييل والتكميل (ج/6-15ب) بتصرف، والنص في الأشباه والنظائر نقلاً عنه (166/2).
- 155- المقتضب (214/2) .
- 156- ينظر: حجة القراءات (219) .
- 157- الآية (163) من سورة النساء .
- 158- الحجة للقراء السبعة (194/3).

- 159- ينظر: الكتاب (3/636).
- 160- ينظر: الارتشاف (1/402)، وشرح التسهيل للمراي (3/770).
- 161- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (4/1575).
- 162- الآية (41) من سورة يس.
- 163- الآية (22) من سورة يونس.
- 164- ينظر: شرح الكافية الشافية (4/1809)، والتصريح (5/68).
- 165- الكتاب (3/640-639).
- 166- ينظر: معاني القرآن له (2/324).
- 167- التسهيل (267)
- 168- ينظر: الروض الأنف (2/100).
- 169- ينظر: شرح الشافية (1/283).
- 170- التذييل والتكميل (ج/6-49ب).
- 171- شرح ألفية ابن مالك له (4/1627).
- 172- ينظر: شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (2/1212).
- 173- ينظر: شرح التصريف الملوكي لابن يعيش (479، 468-469).
- 174- ينظر: شرح المرادي على التسهيل (2/811).
- 175- ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (2/560).
- 176- شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (2/1203).
- 177- ينظر: المنصف (2/190)، وشرح الرضي على الشافية (3/198)، وشرح المجهول على ألفية ابن معطٍ (165ب).
- 178- شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (2/1203).

المصادر والمراجع :

- 1- ارتشاف الضرب من كلام العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى 1418هـ.

- 2- أسرار العربية ، لبن الأنباري ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 1418هـ .
- 3- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية .
- 4- الأشموني = شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
- 5- الإنصاف ، لابن الأنباري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت 1418هـ .
- 6- التذيل والتكميل الجزء السادس ، لأبي حيان ، نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم (4926).
- 7- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، المكتبة العربية ، 1387هـ .
- 8- التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق / عبد الفتاح بجيري ، دار الزهراء ، ط 1 ، 1418هـ .
- 9- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق /كاظم المرجان ، عالم الكتب ، ط 2 1419هـ .
- 10- توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق / فائز دياب ، دار السلام ، ط 1 1424هـ .
- 11- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط 2 ، 1939م .
- 12- حجة القراءات ، لبن زنجلة ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط 5 1418هـ .
- 13- الحجة للقراءات السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط 1 1404هـ .
- 14- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
- 15- الروض الأنف للسهيلي ، ضبط وتعليق / طه عبد الرؤف سعد ، مكتبة عبد السلام محمد شقرون 1391هـ .
- 16- سر صناعة الإعراب ، تحقيق د/حسن هندواوي ، ط 1 ، دار القلم/دمشق ، 1985م .
- 17- الشافية في علمي التصريف والخط ، لابن الحاجب ، تحقيق / صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة 1431هـ .

- 18- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الباي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1939م.
- 19- شرح ألفية ابن معط ، لابن جمعة ، تحقيق / علي موسى الشوملي .
- 20- شرح ألفية ابن معط ، للشارح المجهول ، مخطوط مصور من نسخة أستاذي / محسن العميري .
- 21- شرح التسهيل ، للمرادى ، تحقيق / ناصر حسين علي ، دار سعد الدين ط2 1434هـ
- 22- شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، والمكتبة العربية بجلب ، ط1 ، 1393هـ .
- 23- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق / عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .
- 24- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق /د/ صاحب جعفر أبو جناح ، توزيع مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- 25- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، عناية : د/ محمد نور الحسن، و د/محمد الزرفاف، دار الكتب العلمية/ بيروت، 1975م.
- 26- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق مجموعة من العلماء، مطبعة دار الكتب بالقاهرة .
- 27- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب .
- 28- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، المكتبة العربية / حلب ، ط1، 1973م.
- 29- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، للنيلي ، تحقيق / محسن العميري ، معهد البحوث ، بجامعة أم القرى ، 1420هـ .
- 3- الكتاب ، لسبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت .
- 31- لسان العرب ، ابن منظور، تحقيق: عامر أحمد وعبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003م.
- 32- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق / شريف النجار، دار عمار، ط 1 1434هـ.
- 33- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وآخرين ،

- المكتبة العصرية ، بيروت 1412 هـ .
- 34- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق / فائز فارس ، ط 2 1401 هـ .
- 35- المفصل في علم العربية ، للزمخشري - دار الجيل بيروت ط 2 ، بدون تاريخ .
- 36- المقاصد الشافية للشاطبي ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرون ، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى 1428 .
- 37- المقتصد في شرح التكملة ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / أحمد الدويش ، عمادة البحث العلمي ، بجامعة الإمام ، 1428 هـ .
- 38- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب بيروت .
- 39- المتمتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق د/ فخر الدين قباوه ، الدار العربية للكتاب ، ط 5 1403 هـ .
- 40- المنصف ، لابن جني ، تحقيق / إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ، مصطفى البايي الحلبي / القاهرة ط 1 ، 1954 م .